رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم في المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

غداً في المكتبات
العدد الجديد من مجلة نرجس

طالباني يشدد على ترسيخ استقلال القضاء العراقي

المحمود: الموقوفون لا يتجاوزون ١١٧٣١ والعدد ضئيل مقارنة بأي بلد آخر

□ **بغداد / المدى**

شدد رئيس الجمهورية على ترسيخ استقلال القضاء، مشيدا بدوره في تنفيذ سير العدالة، بينما كشف رئيس مجلس القضاء الأعلى إن عدد الموقوفين حالياً في البلاد، الذي لا يتجاوز ١١٧٣١ موقوفاً، لو قورن بما موجود في أية دولة أخرى سيبدو الرقم ضئيلاً جداً.

جاء ذلك خلال استقبال رئيس الجمهورية جلال طالباني أمس الاثنين القاضي مدحت المحمود رئيس المحكمة الاتحادية ورئيس مجلس القضاء الأعلى وعدداً كبيراً من أعضاء المحكمة الاتحادية ونواب رئيس محكمة التمييز ورئيس الإدعاء العام ونائبه ورئيس هيئة الإشراف القضائي ونوابه ورؤساء محاكم.

وقال بيان لرئاسة الجمهورية تلقت المدى نسخة منه أمس إن جلال طالباني أشاد بالدور الكبير الذي يبذله الجهاز القضائي العراقي في تنفيذ سير العدالة والحرص على تعزيز استقلالية القضاء، قائلاً: "ترسيخ واستقلال القضاء عاملان أساسيان للاستقرار في أي بلد وتأكيد هويته الديمقراطية.. وبصفتي رئيساً للجمهورية أقسمت من أجل صيانة الدستور وحفظه فإنني أتحدث إليكم، كزميل، سأكون دائماً إلى جانب استقلال القضاء وترسيخ هذا الاستقلال".

وأضاف طالباني: "دائماً ستجدونني عوناً وسنداً لكم وللقضاء العراقي من أجل إحقاق الحق وانتظام سير العدالة وتطبيق القانون واستقلال القضاء، فالقضاء المستقل هو الدعامة الأساسية للنظام الجمهوري الديمقراطي الاتحادي وهو الشرط الأساس للهوية الديمقراطية".

واستمع رئيس الجمهورية إلى شرح مفصل وبالأرقام قدمه القاضي مدحت المحمود عمّا أنجزته الدوائر القضائية من دعاوى وعن أعداد الموقوفين الذين أنجزت أو لم تنجز بعد قضاياهم.

من جانبه، بيّن رئيس مجلس القضاء الأعلى إن عدد الموقوفين حالياً في البلاد لا يتجاوز ١١٧٣١ موقوفاً، موضحاً أن مثل هذا العدد لو قورن بما موجود في أية دولة مجاورة أو بعيدة وتمر بجزء من الظروف التي مر بها البلد فسيبدو الرقم ضئيلاً جداً، مع كل تمنياتنا في ألا يكون هناك موقوف واحد في البلد.

يشار إلى أن عدد الموقوفين المسجلين لدى محاكم بغداد خلال الشهرين الماضيين بلغ ١٣٠٥٢ شخصا، فيما يبلغ عدد الذين حسمت قضاياهم أمام محاكم التحقيق ٤٣١٦ شخصا، أما عدد المتبقي ممن هم رهن التحقيق الابتدائي أو القضائي ٧٤٦٨ شخصا.

وذكر المحمود أن عدد القضاة قبل ٢٠٠٣ في العراق كان ٥٧٣ قاضياً لكن العدد الآن ارتفع إلى ١٢٦٣ قاضياً، وان هذا الارتفاع يعبر عن أن في العراق أصغر مجموعة قضائية قياساً للنفوس ولما موجود في الدول المجاورة.

وبيّن أن المحكمة الاتحادية العليا منذ تأسيسها حسمت ٩٨٨ دعوى خلال خمس سنوات وخلال العام الماضي ٢٠١٠ تسلمت المحكمة ٢٢١ دعوى حسمت جميعها باستثناء بعض الدعاوى ستنجز قريباً، وعن محكمة التمييز الاتحادية قال المحمود: "أن المحكمة ورد لها بحدود ٣٨٠٠٠ دعوى وتمكنت من إنجاز أكثر من ٣٦٠٠٠ منها".

وتحدث رئيس مجلس القضاء عن الظروف التي يعمل فيها القضاء وعن حرص القضاة على العمل الحثيث من أجل سرعة حسم وإنجاز القضايا المحالة إليها، مؤكداً على أن القضاء يتابع وبمسؤولية كافة القضايا التي تحال إليه كما أن القضاء يتابع قضايا الموقوفين والسهر على أن تكون إجراءات التوقيف أصولية وعلى وفق أوامر قضائية بهذا الشأن.

وقال مخاطباً رئيس الجمهورية: "القضاء العراقي لا يعاني في الجوانب المالية والإدارية لكننا نحتاج إلى دعمكم المعنوي لترسيخ استقلال القضاء".

وأثنى الرئيس على المعطيات التي استمع إليها في حديث رئيس مجلس القضاء الأعلى، مشيداً بالجهد المهني والإنساني والوطني الذي يبذله القضاة ومعبراً عن حرصه على تأمين كل ما يعزز عمل القضاء واستقلاله ويصون حقوق الإنسان".

الذكرى السنوية لتأسيس الطيران المدني : الطائر الاخضر بحاجة الى الدعم .. أ ف ب

قال إن الحكومة لن تمارس السلطة على الهيئات المستقلة

المالكي: لو تراجعت الاتحادية عن قرارها "ستخرب" البلاد

□ **بغداد / هشام الركابي**

دافع رئيس الوزراء عن قرار المحكمة الاتحادية بربط الهيئات المستقلة بالحكومة.

وقال نوري المالكي، خلال اجتماعه برؤساء تلك الهيئات، إن ارتباطها بمجلس الوزراء لا يعني الانتقاص من استقلاليتها أو ممارسة سلطة الحكومة عليها.

وأضاف أن عمل الهيئات يسير وفق ما اقره الدستور لذا يجب أن نعمل على طبيعة تلك العلاقة ما بين الهيئات التي أشار إليها الدستور.

وذكر أن الاجتماع يهدف إلى طمأنة الجميع وتسليط الضوء أكثر على مجريات القضية التي قالت المحكمة الاتحادية مقولتها الأخيرة.

يشار إلى أن المالكي صرح لقناة العراقية ليلة أمس الأول بان قرار المحكمة دستوري وملزم غير قابل للطعن فالدستور ينص على الفصل بين السلطات (....) وعمل هذه الهيئات تنفيذي وبما إني المسؤول التنفيذي الأول فكيف يجب أن أبقى بعيدا عنها".

وحذر من أي قرار تراجعي للمحكمة لأنه سيخرب البلد لان قراراتها تغطي كل الهيئات السياسية من برلمان ومجلس وزراء.

وقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في ١٨ كانون الثاني قرارها معللة ذلك بـ"غلبة الصفة التنفيذية على أعمال" هذه الهيئات وأبرزها البنك المركزي والمفوضية المستقلة للانتخابات.

ونددت الهيئات المستقلة بالقرار مؤكدة أن أعمالها تخضع لرقابة البرلمان وليس الحكومة.

وقال محافظ البنك سنان الشبيبي الثلاثاء الماضي إن "استقلالية البنك المركزي كانت وما تزال الضمانة الوحيدة لعدم خضوع الموارد المالية للبنك المركزي خارج العراق لإجراءات الحجز والمصادرة من قبل الدائنين الدوليين.

بيد أن المالكي بين قائلا: "إننا اعتدنا على أن نسأل المحكمة الاتحادية في أي قضية تواجهنا لأنها أنشأت بموجب الدستور وبالتالي فما يخرج عنها دستوري وقانوني وعلى الجميع الالتزام به بغض النظر إن كانت ردود المحكمة ايجابية أو سلبية.

وبشأن عمل الهيئات وارتباطها بالحكومة أوضح رئيس الوزراء أن عمل الهيئات سيكون مستقلا ولا توجد أي تدخلات من أي جهة كانت، وستكون الهيئات مصانة ومحترمة بموجب ما نص عليه الدستور".

وأوضح أن الهيئات ستحتاج إلى دعم مجلس الوزراء في ديمومة عملها وإنجاحه وبالمقابل سيسعى مجلس الوزراء إلى الإيفاء بوعوده وتقديم الدعم الكامل لتلك الهيئات والمؤسسات.

وذكر المالكي أن مبدأ الفصل بين السلطات هو احد المبادئ التي أكد عليها الدستور وكان الدستور واضحا في هذا الجانب.

المدى تكشف تفاصيل جديدة لفرار قادة القاعدة

مسؤول رفيع المستوى: "ضرب تحت الحزام" وراء هروب سجناء البراضعية

□ **بغداد / علي عبد السادة**

بينما وافق البرلمان على لجنة تحقق في قضية هروب قادة كبار في القاعدة من سجن البصرة، تكشف تفاصيل جديدة حصلت عليها (المدى) عن الحادثة وجود صراعات حادة بين الجهات الحكومية تصل الى درجة "الضرب تحت الحزام".

ويأتي ذلك في وقد علمت (المدى) أن قادة القاعدة الهاربين كانوا محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية في المحافظة من ١١ آب الماضي على خلفية تهم بالسرقة.

ورغم صعوبة الحصول على معلومات رسمية حول وجود اختراقات في مفاصل أمنية مهمة، إلا أن مصادر مختلفة تشير إلى أن المسؤول الاستخباري المتهم بتهريب السجناء جرى الانتقام منه على خلفية "دوره الكبير" في عملية صولة الفرسان عام ٢٠٠٨. وان عملية تهريب السجناء نفذتها، أو تورطت فيها، جهات نصبت فخا كبيرا للمسؤول الاستخباري.

وما أن أقيل قائد الشرطة، وبدأ الحديث عن "خيانة" على مستوى رفيع، تضاربت الأنباء حول حقيقة الجهات التي تقف وراء ذلك، لكن مسؤولا امنيا رفيع المستوى في المحافظة يكشف عن رواية مغايرة لتلك التي تفيد بان مسؤولا في خلية استخبارات البصرة تلقى أموالا طائلة لقاء تهريب السجناء.

يقول رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة البصرة إن المسؤول المعني، والذي تدور حوله الاتهامات، جاء من بغداد إلى المدينة مع بدء عملية صولة الفرسان، وساهم بشكل كبير في تحرير المدينة من العناصر المسلحة والإرهابيين.

وأضاف أن جهات مختلفة استخدمت سياسة الضرب تحت الحزام مع المسؤولين الأمنيين الذين حققوا مكاسب في البصرة.

وأكد علي غانم في اتصال هاتفي مع (المدى) أن المسؤول في خلية استخبارات البصرة – رفض الكشف عن اسمه – قاد عملية تحقيقات واسعة في المحافظة، كشف خلالها عن عمليات قصور وخروقات ارتكبتها الأجهزة الأمنية، كان من بينها أن عناصر دولة العراق الإسلامية كانوا محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية تحت عنوان "سراق" دون أن تتمكن تلك الأجهزة من التعرف على هويتهم الحقيقية.

وقال غانم إن المسؤول تمكن من خلال مع معلومات تحقيقية من أمراء دولة العراق الإسلامية في الموصل وبغداد وغيرها، استدل من خلالها على أمراء التنظيم في البصرة، وتبين أن احدهم يعمل أستاذا جامعيا هناك.

هذه المعلومات تتزامن مع إعلان لمصادر في الداخلية العراقية تفيد بان عملية هروب السجناء تمت وفق صفقة مالية بين أهالي الفارين والعاملين في السجون المعنية.

وقالت تلك المصادر أن أهالي السجناء قاموا ببيع دورهم قبل هروب السجناء بأسبوعين، وأعطيت الأموال للأشخاص الذين ساعدوا على هروب السجناء من حمامات السجن.

حديث الغانم، وهو يدافع عن المسؤول الاستخباري، يأتي مناقضا لما نقلته وكالة "الوسط" المحلية. والتي نقلت عن ما أسمته مصدرا ميدانيا أفاد أن السجناء الـ (١٢) كانوا من كبار تنظيم القاعدة، وأنهم وراء التفجيرات الإرهابية في الوسط والجنوب، وجرى تهريبهم من قبل مسؤولين كبار يرتبطون بمكتب رئيس الوزراء.

■ التفاصيل ص٣

أكد أن التهديد مجرد ضغط على الكتل السياسية

مصدر لـ المدى: العراقية لن تنسحب من الحكومة

□ **بغداد / أياس حسام الساموك**

كشف مصدر عليم من داخل الكتلة العراقية أن وزرائها في الحكومة لن يمتثلوا لقرار الانسحاب على خلفية التهديد الأخير بشأن حسم رئاسة مجلس السياسات الستراتيجية.

وقال المصدر الذي طلب عدم ذكر أسمه إن الحديث عن انسحاب أعضاء قائمته من التشكيلة الوزارية هو أمر غير صحيح، موضحا أن أزمة الثقة غير موجودة داخل قائمته فضلا عن عدم وجودها مع القوائم الأخرى.

وأشار المصدر إلى أن أعضاء القائمة لن ينصاعوا إلى قرار رئيس الكتلة إياد علاوي كون القرار يرتبط بفرض ضغوط في قضية تسنمه (علاوي) رئاسة المجلس والجدل حول تسميته أمينا عاما له.

وأضاف المصدر أن القائمة العراقية باتت منقسمة إلى ثلاثة أطراف وهي حركة الوفاق التي يقودها إياد علاوي، والفريق الثاني مكون من أسامة النجيفي ورافع العيساوي وصالح المطلك وهو الذي يرفض الانسحاب، أما الفريق الثالث وهو لطارق الهاشمي والذي يعمل على تطوير حزبه "التجديد"، مؤكدا عزل جمال الكربولي والذي يلتف حوله بعض النواب كونه أكثرهم اعتدالا.

وأردف المصدر أن اغلب البرلمانيين من قائمته هم اليوم أشبه بالبيادق في لعبة الشطرنج تستخدمهم القائمة من اجل تحقيق أهداف قادتها، معربا عن حزنه لما وصل إليه الأمر كون اغلب القادة السياسيين في القائمة العراقية يبحثون عن المصالح الضيقة.

أعيدوا لنا

9

"دارة زهاء حديد"

(الدوري والكأس) تختار المدى أفضل ملحق عراقي في المونديال الآسيوي

□ **بغداد / المدى الرياضي**

الرياضي

اختارت لجنة التحكيم في قنوات الدوري والكأس القطرية ملحق (المدى الرياضي) كأفضل ملحق في العراق بالتغطية الصحفية الشاملة لمنافسات بطولة كأس الأمم الآسيوية لكرة القدم الخامسة عشر التي اختتمت في العاصمة القطرية الدوحة يوم السبت الماضي . وقال مدير قنوات (الكأس والدوري) عيسى الهتمي في بيان تلقت (المدى الرياضي) نسخة منه : إن صحيفة الاتحاد الإماراتية فازت بجائزة الملحق الذهبي لأفضل تغطية صحافية في كأس الأمم الآسيوية ، وفوز ملحقي جريدتي الوطن والراية القطريتين (مناصفة) بجائزة الملحق الفضي، وملحق جريدة البلاد البحرينية بجائزة الملحق البرونزي. وكشف : إن لجنة التحكيم اختارت ملحق جريدة (المدى) أفضل ملحق غطى البطولة الآسيوية في العراق ، وجريدة (اليوم) السعودية كأفضل ملحق على مستوى السعودية ، وملحق جريدة (الشبيبة) العُمانية أفضل ملحق في عُمان، وملحق جريدة (الرأي) الأردنية أفضل ملحق في الأردن.

■ تفاصيل اخرى في الرياضي

العراق يعتمد ١٣٥٠٠ قرار لمجلس قيادة الثورة

□ **بغداد / المدى**

عبر مختصون في الشأن القانوني عن امتعاضهم من استمرار تطبيق قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل سيما التي تتعلق بقمع الحريات العامة.وتشير التقارير إلى أن عدد قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل للفترة ما بين تولي حزب البعث لسلطة في ١٩٦٨ حتى سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ بلغت ١٣٥٠٠ قرار، الأمر الذي اثر سلبا على النظامين القانوني والقضائي، وان طبيعة هذه القرارات كانت تشريعية فضلا عن أنها لا تخضع للرقابة من قبل السلطات التشريعية في البلاد حينها.إحصائيات لعمل البرلمان السابق أكدت أن ما تم معالجته خلال الدورة السابقة لا يتجاوز الـ ٢٩ قرارا فضلا عن أن بعض التشريعات كانت تعالج في طياتها بعضا من هذه القرارات، ففي سنة ٢٠٠٦ لم يسن أي قانون يلغي قرار لمجلس قيادة الثورة في حين كانت التي تليها هي أعلى السنوات حيث بلغ عدد قوانين المعالجة للقرارات المذكورة ٢٣ قانونا أما في سنة ٢٠٠٨ ثلاثة قوانين، وفي ٢٠٠٩ قانون واحد والسنة السابقة قانونين فقط.

■ التفاصيل ص٣

فارزة

حرائق الحكومة

□ **علي حسين**

يمكن التعامل مع خطب بعض الساسة العراقيين باعتبارها نوعاً من التسالي، على أساس أننا نعيش تخمة من الخدمات والرخاء الاقتصادي فقررنا ألا نصادر حق احد في أن يتسلى سياسيا، فنحن في كل الأحوال نعيش عصر التسالي الذي طال كثيرا، ولان كل تسلية تفرق عن الأخرى، فقد وجدنا هناك من يتسلى معنا، ومن يتسلى بنا ومن يتسلى علينا .. وبالتأكيد هناك من يتسلى مع نفسه.

ويمكنك عزيزي القارئ أن تضع التصريح الأخير للسيد رئيس الوزراء في المساحة الواقعة بين النوعين الأخيرين، دون أن نبخس جهد كتيبة من السياسيين ستخرج علينا لتؤكد أن هذا التصريح هو "فخر الصناعة السياسية في العراق".

فقد أكد السيد رئيس الوزراء بان قرار المحكمة الاتحادية العليا ربط الهيئات المستقلة بالحكومة دستوري وملزم غير قابل للطعن، فالدستور ينص على الفصل بين السلطات وعمل هذه الهيئات تنفيذي، وبما إني المسؤول التنفيذي الأول فكيف يجب أن أبقى بعيدا عنها؟ وحذر من أي قرار تراجعي للمحكمة لأنه سيخرب البلد –على حد قوله–.

اللعب الآن على المكشوف، فبعد أن كان الكلام كثيرا وغزيرا عن الشفافية وضمان استقلالية هيئات، مثل النزاهة والانتخابات والبنك المركزي والمساءلة والعدالة، تعود الحكومة متمثلة بأعلى سلطة فيها لتحذف كلمة "المستقلة" من هذه الهيئات لتضع مكانها عبارة هيئات تنفيذية.

والواضح الآن أن الحكومة قررت أن تجعل من كل الأطراف "كومبارس" في فيلم الشفافية الحكومية، حيث يظهرون في عدة مشاهد لكنهم لا ينطقون بكلمة، وعليه فإن على هذه الهيئات أن تعيد التفكير في الأمر، فإما أن تشارك في لعبة الحكومة، أو أن تقرر مقاطعة هذه المسرحية العبثية.

وإلى حين تنتهي أزمة هذه الهيئات، أريد أن أطرح سؤالاً ونصف سؤال على السيد رئيس الوزراء، وقبل السؤال أريد أن أذكر سيادته بأن واحدة من الأزمات التي تتعرض لها الأنظمة العربية الآن هي إصرار حكامها على الانفراد بالقرار والسلطة.

وأعود للسؤال فاسأل هل يعمل السيد المالكي كرئيس للوزراء منتخب من قبل مجلس النواب، أم يطمح إلى العمل رئيسا لكل الهيئات التنفيذية؟، وهل سنجد يوما أنفسنا أمام قرار جديد تتخذه الحكومة بإلحاق مجلس النواب بكل هيئاته التشريعية بمكتب رئيس الوزراء، إما نصف السؤال فهو، لماذا يعتقد بعض الساسة أن الأمور ما لم تصب في مصلحتهم فان الخراب سيحل بالبلد، ولماذا يبقى مصير العراق مرتبط بشخص واحد لا بمؤسسات ديمقراطية؟!، قبل الانتخابات سمعنا النغمة نفسها، كل طرف كان يهدد بالويل والمصير الأسود لو أن الحكومة خرجت من بيته، فيما المواطن المسكين ينظر بعين كسيرة لما يجري وهو يرى طوابير العاطلين تعبث بها أحزمة الإرهابيين، وضحايا عصابات الجريمة المنظمة، ويشاهد قضايا نهب المال العام وسرقة أراضي الدولة والرشوة وأموال تذهب لمخصصات سكن المسؤولين ولحماياتهم وسفرياتهم، والزواج غير الشرعي بين العديد من المسؤولين والفساد المالي.

ولان بعض الساسة لا علاقة لهم بما يجري في العالم، فقد تعاملوا معنا كما تعامل العميان مع الفيل في غرفة مظلمة، كما صورهم الفيلسوف الفرنسي الشهير فولتير، حيث وصف أحدهم الفيل بأنه أربعة أعمدة، لأنه تحسس أرجله الأربع فقط، فيما قال الذي تحسس خرطومه إنه ثعبان، بينما ذهب الذي تحسس ذيله إلى أن الموجود في الغرفة مكنسة.

أما شطار السياسة عندنا فيقرأون الواقع بطريقة تفوق ما قام به عميان فولتير، بدليل أنهم ماضون في طريقهم غير مكترثين بأنهم مصممون على قرارات وسياسات لا تفعل شيئا سوى إشعال الغضب في الصدور، بما يهدد بحريق كبير، لا تنفع معه حتى مطافئ أمريكا التي تخلت بلمح البصر عن رفاق لها في تونس ومصر.

مؤسس ويكيليكس يتنكر بلباس امرأة ليهرب من السي اي ايه

□ **متابعة / المدى**

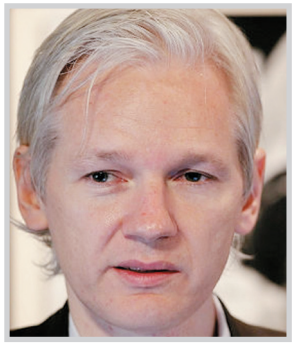

تنكر مؤسس موقع ويكيليكس جوليان اسانج بلباس امرأة ليهرب من عملاء وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) التي كانت تطارده، حسب سيرة جديدة عنه نشرت صحيفة الغارديان البريطانية مقاطع منها أمس الاثنين.

وتفيد هذه السيرة التي كتبها الصحفيان في الغارديان ديفيد لي ولوك هاردينغ تحت عنوان "في قلب حرب جوليان اسانج على الاسرار" أن الرجل لم يعرف والده الحقيقي قبل سن السابعة والعشرين.

ويخضع مؤسس الموقع حاليا لتحقيق جنائي حول نشر أكثر من ٢٥٠ ألف تقرير وبرقية دبلوماسية تم تسريبها ووضعها على الانترنت.

وقال الصحفيان في كتابهما إن اسانج المولود في استراليا، كان موجودا في انكلترا عندما اكتشف أن عملاء للسي آي ايه يطاردونه على الرغم من "غياب أي أدلة" ضده.

وأضاف جيمس بول احد مساعدي اسانج للصحافيين "يمكنكم أن تتصوروا كم كان التنكر بلباس امرأة مضحكا. ارتدى ملابس امرأة مسنة لأكثر من ساعتين".

من جهة ثانية، تحدثت مقاطع نشرتها الصحيفة عن طفولة اسانج غير العادية.

ويفيد واحد من هذه المقاطع أن "الاب الحقيقي لاسانج جون شيبتن كان غائبا في معظم الأوقات". ويوضح أن "والدة اسانج اغرمت في سن السابعة عشرة بشيبتن الذي كان معارضا خلال تظاهرة ضد حرب فيتنام في ١٩٧٠".

ويضيف أن "العلاقة بينهما انتهت ولم يعد شيبتن يلعب أي دور في حياته لسنوات ولم يتصلا ببعض مجددا قبل أن يبلغ اسانج سن الخامسة والعشرين".

وفي وقت لاحق، التقى جوليان بوالده واكتشف انه ورث عنه طباعه. وقال صديق إن شيبتن كان "أشبه بمرآة تعكس صورة جوليان".